جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

توقع المنفي بـ (لمّـا) في القرآن الكريم

محمد كريم جبار*
المديرية العامة للتربية في المثنى

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2017/2/21
تاريخ التعديل : 2017/4/5
قبول النشر: 2017 /5/10
متوفر على النت: 2018/7/11

الكلمات المفتاحية :
توقع المنفي
لما
القران الكريم

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، أما بعد فلم يزل النحويون دائبين ببسط كلام سابقهم وشرحه وتفريعه وإعادة كلٍّ إلى لفقه محكمين الاستعمال العربي الفصيح ، فكان أن أثمرت جهودهم كمّاً كبيراً من قواعد متفق عليها وأخر مختلف فيها ؛ إذ اختلفت فيها آراؤهم وتعددت فيها أقوالهم متكئين على استعمال فصيح مرة وفهم لنص متقدم مرة أخرى . وكلٌّ أجاد وأفاد .

وهذا البحث يتناول مسألة نحوية دلالية أريد لها أن تكون قاعدة إلا أنها لم تنل حظاً وافياً من الاطراد ، فالقدامى أسسوا لدلالة (لمّا) على نفي المتوقع إذ جعلوا التعبير بـ(قد فعل) مقابلاً للتعبير (لمّا يفعل) ، ومن المتأخرين من وسّع دلالة التوقع وأغفل تلك الجنبة التعليقية في مسألة التوقع فقالوا بدلالة توقع المنفي عادين ذلك فحوى نصوص القدامى ، وتوسعا منهم في القاعدة النحوية وزيادة في حدودها عما أختطه المتقدمون لها ، وقد اتفق أن وقع الموسعون من دون قصد بلبس وخطأ كان له منشآن فهم خاطئ وإغراء طرف آخر ، وقد تمثلا بالتفسير الشخصي لأقوال القدامى والاستقراء الجزئي للنصوص ونسبة ما يتحصل من السياق من دلالة إلى الأداة ، فجاءت القاعدة بعيدة عن الأساس الأول لها وهو نفي المتوقع الذي يظهره تحليل نصوص القدامى ، وكانت أقرب إلى الانتقاء والاجتزاء منها إلى الإحاطة بكل النصوص . ولم يُترك هذا الابتعاد من دون نقد ومعارضة من بعض النحويين ، وقد نُسِبَ ذلك النقد إلى مجانبة الصواب ومخالفة أقوال النحويين القدامى.

ولم تكن مسألة دلالة (لمّا) على توقع المنفي مستندة إلى أساس متين من جانب نظري يعتمد تحليل نصوص القدامى ، فضلا عن أنها لم تنطبق على جميع النصوص . ولما كانت المسألة ذات مساس مباشر بفهم نصوص قرآنية كان لدراستها من منظور الاستعمال القرآني الكلمة الفصل فيها ، وقد ظهر من تحكيم التوظيف القرآني رجحان أصحاب المنحى الأول الذي بينه المتقدمون وارتباط ذلك المنحى بدلالة اتصال النفي بزمن التكلم التي تمكّن السياق من إظهار دلالة توقع المنفي الذي ظهر في أغلب المواضع .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2018

المقدمة

التمهيد

التَوَقُّع وجهته

التوَقُّع هو انتظار وقوع أمر ما ، جاء في مغني اللبيب:" التوقُّع هو انتظارُ الوُقُوعِ"[1]، وقد يُشار به إلى حدث كما لو كان قد وقع بالفعل ، فيكون حينئذ إشعارا بحصول ما يتوقعه السامع[2].

والأمر المُتَوَقع كثير الوقوع[3]، غير أنه ليس مجزوما بوقوعه[4]. وقد ارتبط التَوقُّع بما يستقبل من الأحداث[5]، فقيل عنه إنّه"انتظار شيء وقع أو قرب وقوعه"[6].

والتَوَقُّع يكون من المتكلم ومن المخاطب[7]، ومن أمثلة ما هو من المخاطب التَوَقُّع الذي أفادته (قد) في "قول المؤذن : (قد قامت

* الناشر الرئيسي : E-mail: mohmadkareem17@gmail.com

الصلاة) لأن الجماعة منتظرون لذلك"[8]، وقد ذهب بعضهم إلى مثل ذلك في بيان جهة التَوَقُّع في قوله تعالى :↓ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ ... ↑[9] جاء في الكشاف:" لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجادِلة كانا يتوقعان أن يسمع الله لمجادلتها وشكواها وينزل في ذلك ما يفرج عنها "[10]، وقال ابن هشام (ت761هـ) عن التوَقُّع الذي أفادته (هل) في قوله تعالى:↓ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا↑[11] :"وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام "[12].

ولا يكون التوَقُّع من المتكلم[13] إذا لم يكن مناسباً له ؛ لذا تُحَتِّم مراعاة جهة المتكلم في بعض مواضع التوَقُّع في القرآن الكريم جعله من المخاطبين ؛ فالمتكلم فيها الله سبحانه وتعالى و"التوَقُّع في حقه تعالى محال"[14]. و(لمّا) النافية من جملة الألفاظ التي قال النحويون عنها إنها تدل على التوَقُّع عند دخولها على الفعل المضارع ، وقد وردت في ثمانية مواضع في القرآن الكريم[15]. وقد جاءت الأحداث المنفية بـ(لمّا) في القرآن الكريم في سياقات كان المتكلم فيها الله سبحانه وتعالى ، لذا أناط البحث التوَقُّع فيها بالمخاطبين . ويطلق على التوَقُّع تارة الانتظار "لأن السامع يتوقع الخبر وينتظره"[16]، والانتظار يناسب الأحداث التي نفيت بـ(لمّا) في القرآن الكريم ؛ إذ أظهرت سياقات النصوص أن الأحداث التي نُفيت بها منتظرة من جهة أنّها شروط لأحداث مرغوب فيها ، أو أنها مما ينتظر من المتحدث عنهم ، أو توقيتا لأحداث مصاحبة لها ، ونتيجة لأخرى .

التقابل الدلالي بين تأكيد الفعل بـ(قد) وتأكيد نفيه بـ(لمّا)

نهج القدامى سبيل بيان معنى الأداة بالأخرى والتركيب بالآخر عن طريق المقابلة بينها ، وقد سلك سيبويه (ت180هـ) وأستاذه الخليل (ت175هـ) من قبل جادة هذا المنهج في بيان معنى أداة النفي (لمّا) ؛ قال سيبويه :" إذا قال فعل فإنَّ نفيه لم يفعل . وإذا قال قد فعل فإنّ نفيه لمّا يفعل"[17]، وعدّ مقابلة أحد التركيبين للآخر جواباً له فقال " وأما قد فجواب لقوله لما يفعل ، فتقول : قد فعل . وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر"[18]. ونقل الأزهري(ت370هـ) في تهذيب اللغة عن الزجاج (ت311هـ) قوله : "(لمّا) جوابٌ لقول القائل : قد فعل فلان فجوابه : لمّا يَفْعل وإذا قال : فعل فجوابه : لم يفعل "[19]. وقال ابن السراج (ت316 هـ):"وجوابُ (لمّا) قد فَعلَ يقول القائل : لمّا يفعلْ فيقول : قد فعَلَ "[20]، وقال في موضع آخر :"ومنها (قَدْ) وهي جوابٌ لقوله : لمّا يفعلْ وزعم الخليل أَنَّ هذا لقومٍ ينتظرونَ الخبرَ"[21]، وقد بيّن سيبويه أن علة تلك المقابلة اشتراكهما بالدلالة على الانتظار ؛ فقال :" ولمّا يفعل وقد فعل ، إنَّما هما لقومٍ ينتظرون شيئاً"[22].جاء في الصحاح :" وقَدْ ، مخفَّفةٌ ... وهو جواب لقولك لمّا يَفْعَل . وزعم الخليلُ أنَّ هذا لمن ينتظر الخبر، يقول له : قَدْ مات فلان . ولو أخبره وهو لا ينتظره لم يقل قَدْ مات ، ولكن يقول : مات فلان "[23]. وقال المبرد (ت 285هـ):"أما قد فأصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخبر . فإذا قلت : قد جاء زيد لم تضع هذا الكلام ابتداء على غير أمرٍ كان بينك وبينه ، أو أمرٍ تعلم أنه لا يتوقعه"[24]. فالتشابه في الدلالة يجعل تأكيد إثبات الفعل بـ(قد) وتأكيد نفيه بـ(لمّا) لفقا تركيبيا واحدا . ومن البين أن النحويين إنما أرادوا بالجواب- في النصوص المذكورة آنفاً- المقابل للتعبير بـ(لما يفعل) و(قد فعل) والمعادل له ، وهو ما أوضحه ابن عطية (ت541هـ) بقوله :"(ولما يعلم) نفي مؤكد وهو معادل لقول القائل : قد كان كذا "[25]، فإن أحد التركيبين معادل للآخر.

دلالة اتصال النفي بزمن التكلم

أظهرت المقابلة الدلالية بين (قد فعل) و(لما يفعل) اشتراكا دلاليا بين (قد) و(لمّا) كان من نتائجه التفريق بين نفي الفعل بـ(لمّا) ونفيه بـ(لم) ، وقد صرّح بذلك ابن هشام ؛ فقال :"وعلة هذه الأحكام كلها أن (لم) لنفي فعلَ ، و(لمّا) لنفي قد فعلَ"[26]. وأظهرُ الفروق بينهما اعتمادا على المقابلة بين (قد فعل) و(لما يفعل) ، هو دلالة (لمّا) على اتصال النفي بزمن الإخبار ، ودلالتها على التوَقُّع بخلاف (لم) .

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

ودلالة (لمَّا) على التوَقُّع متحصلة في نظر القائلين بها من مقابلتها بـ(قد) ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بدلالة الاتصال بزمن التكلم أو زمن الإخبار ، فينبغي أن تكون تانك الدلالتان ثابتتين لـ(قد) ، وهو رأي أغلب القدامى والمحدثين ؛ إذ ذهبوا إلى أنه إذا دخل لفظ (قد) "على الماضي أثر فيه معنيين تقريبه من زمن الحال وجعله خبرا منتظرا "[27]. قال ابن هشام :"تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضيَ البعيد ، فإنْ قلت قد قام اختصّ بالقريب"[28]، وقد قال بعض المحدثين بدلالتها على الماضي المتصل بالحاضر[29]، ومن المستشرقين من ذهب إلى ذلك أيضاً ؛ فقد ذكر رايت في حديثه عن صيغة (قد فعل) أنها " تدل على وقوع الحدث تماماً قبل زمن التكلم قليلاً "[30]، وهو رأي لا يرقى إلى المسلمات عند بعض الباحثين[31]. وعدّ د. تمام حسان دلالة الزمن المنتهي بالحاضر هي دلالة صيغة (قد فعل)[32]. غير أن الدلالة التي تحظى باتفاق القدامى والمحدثين لـ(قد) هي دلالة التحقيق وهي دلالة التأكيد عينها . أما دلالة التقريب فلم تحظَ بالاتفاق نفسه عند القدامى ، فضلاً عن المحدثين[33].

ومما يزيد البون سعة بين ما عليه الاستعمال اللغوي الفصيح للتركيب (قد فعل) ودلالة التقريب،أن القرائن اللفظية والمقامية تنافي دلالة التقريب،وتأبى أن يكون التركيب (قد فعل) دالا على زمن قريب في بعض المواضع القرآنية ، منها قوله تعالى :↓آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ↑[34]، وقوله تعالى: ↓وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ↑[35]،وقوله تعالى ↓ قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا↑[36]،فان القرائن التاريخية تشير إلى بعد الأفعال الماضية التي دخلت عليها (قد) ، فضلا عن القرينة اللفظية (قبل) .

فدلالة الاتصال بزمن التكلم التي أثبتها النحويون لـ(قد) ما هي إلا دلالة من دلالات السياق ، وتشهد بذلك مواضع السياق التي ورد فيها التركيب (قد فعل) وقد ظهر فيها أنها لا تتصل بزمن التكلم أو زمن الإخبار ، قال د. يوسف مالك المطلبي "فما نريد أن نبينه أن المركب (قد فعل) شأنه شأن صيغة (فعل) يدل على ماضي[كذا] قد يكون مطلقاً أو قريباً أو بعيداً . وإذا كانت قد ذُكِرت استعمالات يتجه فيها المركب (قد فعل) إلى التعبير عن الماضي القريب فان استعمالات أخرى تبين اتجاه صيغة (فعل) إلى التعبير عن الزمن ذاته"[37]؛ فيكون الربط " بين مركب (قد فعل) ودلالة الماضي القريب أو الماضي المنتهي بالحاضر على نحو توزيعي أمر غير صحيح "[38].

ومن جانب آخر فإن قبول السياقات التي ورد فيها تركيب (قد فعل) دخول قرائن لفظية تدل على زمن قريب من زمن الإخبار يشي بخلوه من الدلالة على التقريب ، وهو ما ظنه بعض النحويين دليلا على دلالة (قد) على التقريب ، نحو الذي ذهب إليه أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في قوله : " قد تقرب الماضي من الحال فجاز أن يقع معها حالا ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال قد قام الآن أو الساعة"[39]. فدلالة التقريب تفهم من تلك الظروف لا من (قد) ؛ إذ لو كانت دالة عليه بنفسها لأصبح ذكر الظرف لغواً .

ومن أدلة خلو (قد) من حتمية الدلالة على الاتصال بزمن التكلم استعمالها مع من ينتظر الخبر ، وهي دلالتها على التوَقُّع ، فلا تستعمل مع الاستئناف ؛ لأنه خال من الانتظار والتوَقُّع ؛ لذا لا تأتي معه ، والأمر نفسه مع تأكيد النفي بـ(لمَّا) . وليس لزاما أن تكون دلالة الاتصال بزمن التكلم منحصرة بما يشعر بالتوَقُّع فحسب ؛ إذ يمكن أن تأتي من دونه. وقد أشار النحويون الأوائل إلى التزام (قد) بترك الابتداء عند إشعار السياق بالتوَقُّع ، نحو قول المبرد :" فإذا قلت : قد جاء زيد لم تضع هذا الكلام ابتداء على غير أمرٍ كان بينك وبينه ، أو أمرٍ تعلم أنه لا يتوقعه"[40] ، وقول السيرافي (ت368هـ) :" يعني أن الإنسان إذا سأل عن فعل فاعل ، أو علم أنه يتوقع أن يخبر به قيل له : قد فعل ، وإذا كان المخبر مبتدئا ، قلت : فعل فلان كذا وكذا ، وإذا أردت أن تنفي والمحدث يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل قلت (لمَّا) يفعل وهو نقيض قد فعل وإذا ابتدأت قلت لم يفعل"[41]، وقريبا منه قول صالح بن محمد (ت653هـ):"ولا تخبر بـ(قد) ابتداءً من غير أن يتشوف أحد إلى خبرك بخلاف قولك كان كذا ، فإنّه يقال لمن ينتظر ، ولمن لا

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

ينتظر ، فهذا هو الفرق بين (قد) إذا دخلت في الكلام وبين عدم دخولها "[42]. والابتداء إنما لم يحتج إلى (قد) و(لمَّا) لأنه يخلو من معنى التوَقُّع المسبق ، وهذا يظهر أن الملزم لمجيء (قد) و(لمَّا) إنما هو التوَقُّع والانتظار من المخاطب لا شيء آخر ، إذ يعمد المتكلم إلى تأكيد الإثبات بـ(قد) وتأكيد النفي بـ(لمَّا) . وهو ما بيّنه ابن عطية بقوله:"(ولما يعلم) نفي مؤكد وهو معادل لقول القائل : قد كان كذا ، فلما أكّد هذا الخبر الموجب بقد ، أكّد النفي المعادل له بلمَّا ، وإذا قال القائل : كان كذا ، فمعادله لم يكن من دون تأكيد في الوجهين ، قاله سيبويه"[43]، وإلى ذلك أشار أبو حيان (ت745هـ) أيضاً فقال :" وهي نفي مؤكد لمعادلته للمثبت المؤكد بقد . فإذا قلت : قد قام زيد ففيه من التثبيت والتأكيد ما ليس في قولك : قام زيد . فإذا نفيته قلت : لما يقم زيد ... قاله سيبويه وغيره"[44].

ودلالة الاتصال بزمن التكلم من الدلالات المستتبعة والملازمة للانتظار والتوَقُّع ؛ إذ يتطلب التوَقُّع والانتظار الذي في ذهن المتلقي إخبارا بـ(قد فعل) ونفياً بـ(لما يفعل) مؤكدا يلزمه الاستمرار إلى زمن التكلم . فوشائج الصلة بين دلالة الانتظار والتوَقُّع ودلالة الاتصال بزمن التكلم وطّد عراها ما عليه المتلقي من انتظار وتوَقُّع ، وهو أمر أشارت إليه نصوص النحويين القدامى ، نحو إشارة الخليل إلى انتظار المتلقي الخبر؛ فلا يكون المخاطب خالي الذهن ويخاطب بـ(قد فعل) ، أو بـ(لما يفعل) ، بدليل قوله :" يقول له : قَدْ مات فلان . ولو أخبره وهو لا ينتظره لم يقل قَدْ مات ، ولكن يقول : مات فلان"[45]. وهو يصلح تفسيراً لمعنى الانتظار الذي أراده سيبويه في قوله :" ولمَّا يفعل وقد فعل ، إنَّما هما لقومٍ ينتظرون شيئاً"[46]. فمراعاة مقتضى الحال يتطلب من المتكلم نظم ألفاظه وفقاً لحاجة المخاطب وهو يحتاج إلى تأكيد الجواب ، و هنا لابد من أن يراعي المتكلم حال المخاطب ، فيستعمل (قد) التي تفيد التأكيد مع الماضي في الإثبات ، و(لمَّا) في النفي .

ولم تحظَ المقابلة بين التركيبين (قد فعل) و(لما يفعل) عند المحدثين بالقبول الذي حظيت به عند القدامى فقد غض د. تمام حسان النظر عنها ، وافترض أن نفي (قد فعل) (ما فعل) وليس (لما يفعل)[47] ، وعد في موضع آخر (لمَّا) من الأدوات الدالة على الجهة وهي عنده تخصيص لدلالة الفعل ونحوه من حيث الحدث أو الزمن[48]. وهو أمر لا يخلو من إشارة إلى أنه عدم لا يسلّم بصحة المقابلة ، فضلاً عن أنه يشير إلى أن (قد) تفيد التأكيد بغض النظر عن دلالة الاتصال بزمن التكلم .

وثمة استعمال قرآني يفت في عضد التسليم باطراد المقابلة بين (قد فعل) و(لما يفعل) ، وهو ما أشار إليه د . مالك يوسف المطلبي في حديثه عن قوله تعالى:↓وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ↑[49]؛ إذ قال:" يفترض أن تقوم - وفق التحليلات السابقة - مقابل (قد قصصنا) (لما نقصص) كما أن (قد قصصناهم من قبل) دلت على ماض بعيد وليس قريبا أو منتهيا بالحاضر كما هو زعم أكثر الباحثين "[50].

وبعد هذا العرض يمكن القول أن حدود المقابلة بين (قد فعل) و(لما يفعل) التي أرادها القدامى تقف عند دلالة الانتظار والتوَقُّع من قبل المخاطبين فحسب ، ولا تتعداها إلى دلالات أخر ؛ إذ يصلح تأكيد الإثبات بـ(قد فعل) وتأكيد النفي بـ(لما يفعل) جوابا مراعيا الانتظار المسبق عند المخاطب . فتلزم (قد) دلالة التأكيد ، وقد يضم إليها السياق دلالات أخرى منها التقريب ، وتلزم (لمَّا) دلالة تأكيد النفي ، ويبلغ تأكيد النفي ما عليه مقتضى الحال متى ما أشعر باستمراره حتى زمن التكلم ، فلزمت لذلك دلالة الاتصال بزمن التكلم النفي بـ(لمَّا) . وغير ذلك من الدلالات متروك للسياق .

وقد يُظهر السياق الذي يرد فيه تركيب (قد فعل) دلالة تأكيد وقوع الفعل ممتداً إلى زمن التكلم واضحة ، ومن مواطن ذلك استعمال الفعل الماضي المصدر بـ(قد) في الجملة الحالية [51]. ويمكن القول إن القرائن في الجملة الحالية ، ولاسيما (الواو) الحالية هي التي تحدد جهة الزمن في (قد فعل) وتجعلها للتقريب ، وإلا فإن (قد فعل) تدل على التأكيد . وهو مقارب لدخول (لمَّا) على الفعل الذي تصدر الجملة الحالية ، فتكون قرينة الحالية من أكثر القرائن فاعلية في تحديد جهة الزمن في الجملة فتظهر معبرة عن الاتصال بزمن التكلم من دون غموض ولا لبس بدلالة أخرى .

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

وقد تناول النحويون مسألة دلالة (لمَّا) على اتصال النفي بزمن التكلم بالتفصيل ، قال الرضي (ت688هـ) :"واختصت (لمَّا) أيضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم ، نحو: ندم و(لمَّا) ينفعه الندم ، فعدم النفع متصل بحال التكلُّم"[52]. وقال أبو حيان :" وتنفرد (لمَّا) بوجوب الاتصال للنفي بزمان الحال نحو :(لمَّا)يقم زيد ، يدل على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار"[53].

وأناط قسم آخر من النحويين دلالة (لمَّا) على الاتصال بزمن الإخبار بالسياق ، نحو ما فعل ابن مالك (ت672هـ)؛ إذ قال :" لا يشترط كون منفي (لمَّا) قريباً من الحال لقولهم : عصى إبليسُ ربَّه ولمَّا يندمْ بل الغالب كونه قريباً من الحال"[54]، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان أيضاً ؛ إذ قال :" وقيل كونها للماضي القريب من الحال ليس شرطاً بل غالباً فعلى هذا قد لا يكن المتصل بالحال ولا القريب منه "[55].

وقد جاءت آراء المحدثين في دلالة (لمَّا) على الاتصال بزمن التكلم متفاوتة ؛ فمنهم من قال بدلالة (لمَّا) على الزمن الماضي المتصل بالحاضر ، نحو ما فعل د. مهدي المخزومي ود. علي جابر المنصوري[56]. في حين ذهب د . مالك يوسف المطلبي إلى القول أنّ دلالة (لمَّا) على الاتصال بزمن التكلم غير قطعية عادّاً ذلك مما أسماه بالتذبذب الدلالي ؛ إذ ظهر له " أن التغيرات التي تطرأ على أشكال الأدوات في النفي توجد معاني فرعية ، تعكس طبيعة الانتقال من دلالة إلى دلالة ، ذلك الانتقال الذي يحمل معه أثار ما يمكن أن نسميه (التذبذب الدلالي) ومنه تذبذب دلالة الزمن في النفي وهذه النتيجة يمكن تطبيقها على مركب النفي (لما يفعل) . فدلالته على زمن مستمر إلى حال النطق ، ليست أمراً قاطعاً "[57].

ودلالة اتصال النفي بزمن التكلم منوطة بالسياق ؛ لأنها مرتبطة بما تستلزمه دلالة التوَقُّع الذي تدلّ عليه (لمَّا) مقابلة بالتوقع الذي تدل عليه (قد) ، وهذا غاية ما أراده الخليل وسيبويه من المقابلة بين التركيبين (قد فعل) و(لمَّا يفعل) ، ومراعاة الانتظار والتوَقُّع تستدعي الاستغراق أي الإخبار بامتداد النفي "من حين الانتفاء إلى حال التكلم"[58]، بمعنى أن تأكيد نفي المتوقع لا يكفي فيه نفي الوقوع بعيدا عن وقت التكلم بل يلزمه نفيه قريباً منه ، وهو مكمن علاقة الانتظار والتوَقُّع بالاتصال بزمن التكلم . ولعل ذلك ما دعا النحويين لوصف (لمَّا) بأنها لنفي الاستغراق .

منحيا التوَقُّع في (قد فعل) و(لمَّا يفعل)

يستدعي النزول عند مقتضى الحال تأكيد الفعل بـ(قد) للمخاطب الذي كان يتوقع ذلك الفعل ، وتأكيد نفيه بـ(لمَّا) ، وهو ما عده القدامى منحى التوَقُّع بـ(لمَّا) وهو منحى التوَقُّع بـ(قد) نفسه فهو مقيد بوقت التكلم وما سبقه ، وإلى هذا أشار عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في حديثه عن (لمَّا) إذ قال : إنها " تدل على أنك نفيت أمراً هو متوقع ... ولذلك قال النحويون في (لما يفعل) إنه نفي (قد فعل) وذلك أن قد إذا دخل على الماضي دل على أن الأمر الذي أخبرت بوجوده قد كان منتظراً"[59]، وهو ما اصطلح عليه البحث بالمنحى الأول للتوَقُّع فهو نفي المتوقع ، ولم يتناول النحاة - ولاسيما المتقدمون منهم - دلالة التوَقُّع لـ(لمَّا) النافية إلا من جانب مقبلتها بـ(قد) ، فهي في النفي عندهم كـ(لم) إلا أنها اختلفت عنها بدخولها لنفي ما يحتاج إلى التوكيد ؛ لأنّ المخاطب كان يتوقعه ، وذلك ما بينته نصوصهم ، نحو قول ابن قتيبة (ت276هـ): " لما تكون بمعنى لم في قوله تعالى ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾"[60] ، وقول الرماني (ت384هـ) :" تكون نافية وذلك قولك : لما يقم زيد ، لما يخرج عمرو وأصلها لم زيدت عليها ما ، وهي جواب من قال قد قام وقد خرج "[61]، وقول تلميذه الصيمري (ت ق4هـ) :" و(لمَّا) نفي لقولك : قد فعل كقول القائل: قام زيد ، فتقول نافياً له : لم يقم زيد ، وكذلك قد قام زيد فتقول أنت : لما يقم زيد "[62] ومثله قول علي بن محمد الهروي (ت415هـ) :" فأما وقوعها بمعنى (لم) فقولك :(لما يأتك زيد) تريد لم يأتك . قال الله تعالى :﴿ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ ، ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾،﴿ بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾. معناه لم يأتهم ، ولم يدخل ، ولم يذوقوا"[63] ، فلم يكن حديث النحويين عن (لمَّا) يضيف لها أي دلالة غير النفي المؤكد ،

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

فهي أخت (لم) في النفي إلا أن الفرق بينهما دلالتها على استمرار النفي إلى زمن التكلم .

غير أن المتأخرين نحو بالتوَقُّع بـ(لمَّا) منحى آخر أضافوه للمنحى الأول ولم يفرقوا بينهما ، بل عدّوهما شيئاً واحداً ، جاعلين من دلالة السياق منحى التوَقُّع الثاني ، وهو عندهم توَقُّع المنفي بـ(لمَّا) في المستقبل ، ولعل أول إشارة إلى هذا المنحى يمكن أن تُفهم من كلام أبي هلال العسكري(ت 395هـ) في تفريقه بين (لمَّا) و(لم) وهو قوله :" لمَّا تقع في مواضع لا تقع فيها لم فإذا قال القائل لم يأتني زيد فهو نفي لقوله أتاني زيد وإذا قال لما يأتني فمعناه أنه لم يأت وإنما يتوقعه"[64]؛ إذ كان قوله (وإنما يتوقعه) يمكن أن يفهم منه التوَقُّع بعد زمن التكلم فيكون توقعا للمنفي ،فإتيان زيد لم يقع إلا أنه متوقع فيما يأتي من الزمن ، كما يُفهم منه نفي ما كان متوقعاً . أي أنَّ إتيان زيد المتوقع لم يقع .

غير أن أول من قال بدلالتها على توَقُّع المنفي بها في المستقبل هو الزمخشري(ت538هـ) ، ويشكّل رأيه هذا نقطة تحول عن رأي المتقدمين ؛ إذ قال في دلالتها :" ولما يفعل نفي قد فعل وهي لم ضمت إليها ما فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوَقُّع والانتظار"[65]، وقد بيّن ما أراده بمعنى التوَقُّع والانتظار في مواضع مختلفة من الكشاف ، منها قوله :"وَلَمَّا فيها معنى التوَقُّع ، وهي في النفي نظيرة (قد) في الإثبات والمعنى أن إتيان ذلك متوقع منتظر"[66]، وقال في تفسير قوله تعالى :↓ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ↑[67] :"وما في (لمَّا) من معنى التوَقُّع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد"[68]، ولم يقف البحث على الدليل الذي استند إليه الزمخشري في جعله وقوع الحدث المنفي بها في المستقبل من دلالاتها ، لكن أغلب الظن أنه استند إلى دلالة سياقات الأعم الأغلب من النصوص القرآنية التي وردت فيها (لمَّا) نافية ؛ إذ كانت تظهر أن الحدث المنفي بـ(لمَّا) حدث مطلوب تحصيله ومندوب إليه فجعل ذلك من دلالاتها .

وقد جاءت آراء أكثر المتأخرين من النحويين في المسألة منسجمة مع رأي الزمخشري ، وأمست تلك الدلالة التي اصطلح عليها البحث بالمنحى الثاني للتوَقُّع بـ(لمَّا) من المُسَلَّمات عند المتأخرين من النحويين وظلا يلازم (لمَّا) النافية أينما حلَّ ذكرها ، قال ابن هشام :" إنّ منفيّ لما مُتوقَّع ثبوتُه ، بخلاف منفيّ لم "[69]. وكذا الخضري (ت 1288هـ) ؛ فهو يرى أنّ " منفيها متوقع الحصول غالباً نحو (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)"[70]. وقد ظهر في تضاعيف حديثهم حفظ منحى القدامى للتوَقُّع بها ، فضلاً عن إثبات المنحى الجديد ، وهذا ما جعل الأشموني (ت900هـ) يعدّ النفي بـ(لمَّا) فضلاً عن أنّه نفي لما يتوقع نفيا " يُتوقع ثبوته "[71].

وقد كان لإظهار السياق حتمية وقوع الحدث المنفي بـ(لمَّا) بشكل واضح الأثر الأكبر في تمثيل النحويين لتوَقُّع المنفي بـ(لمَّا) بقوله تعالى: ↓ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ↑[72]، قال ابن هشام :" ألا ترى أن معنى (بلْ لمَّا يذُوقوا عذاب) أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع"[73].

ولا نعدم أن نجد من النحويين من وضع المسألة في جادة الصواب ؛ فقد أشار الرضي إلى التوَقُّع وفقا للمنحى الأول مقيدا بعدم الإطلاق ،فقال :"فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء : أحدها : أن فيها معنى التوَقُّع ، كقد في إيجاب الماضي ، فهي تستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع ... تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: قد ركب الأمير، أو: لما يركب ، وقد استعمل في غير المتوقع ، أيضاً ، نحو: ندم ولما ينفعه الندم"[74]. ويدل البحث على الخلط بين منحيي التوَقُّع السالفين عدُّ اللغويين المنحيين بمعنى واحد ، ومنهم أبو البقاء الكفومي(ت1094هـ) فقد فهم من نص الرضي السابق أنّه قال بدلالتها على وقوع المتوقع في الغالب وهو ما لم يقل به الرضي ، قال أبو البقاء :" ومنفي (لمَّا) متوقع ثبوته قيده الرضي بالأغلب "[75]. في حين كان نصُّ الرضي ملتزماً حدود مقابلة النحويين الأوائل بين (قد) و(لمَّا) ، فضلا عن التزامه تحكيم السياق في ذلك ، وهو مُشابهٌ لما ذهب إليه ابن هشام في إناطته دلالة التوَقُّع بالسياق في حديثه عن طرف المقابلة الأول (قد) ، مستحسناً رأي ابن مالك في ذلك ، قال ابن هشام:"وقد تبيّن بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلُّ على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به مُتوقَّعاً ، لا أنه الآن متوقع ، والذي يظهر ... أنها لا

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

تفيد التوَقُّع أصلاً ... وعبارة ابن مالك في ذلك حسَنَة ، فإنه قال : إنها تدخل على ماضٍ متوقع ، ولم يقل إنها تفيد التوَقُّع"[76]. وهذا يرجّح كفة القول إنّ التوَقُّع ليس من دلالة (قد) ولا (لمَّا) ، إلا أنهما يستعملان لتأكيد إثبات حدث متوقع وتأكيد نفيه ، أما دلالة توَقُّع المنفي فلا تطرُق لـ(لمَّا) لها .

فتضمّن السياق معنى التوَقُّع والانتظار - وهو منحى التوَقُّع الأول - يستدعي دلالة اتصال النفي بزمن التكلم ، وهذه الدلالة على خلوها من وجوب الوقوع تهيّئ سمت بيان وقوع المنفي في المستقبل ؛ إذ تمكّن معنى الوقوع من ولوج المشهد بما شَرعت أمامه من سبل . وقد استثمرها السياق في أغلب المواضع لإظهار دلالة وقوع المنفي ، لذا فمن اللازم إناطة التوَقُّع وفقاً للمنحى الثاني بالسياق ، وقد أشار إلى ذلك ابن عاشور بقوله :" أي دال بطريق المفهوم الحاصل من معنى غاية النفي إلى زمن التكلم ، أي لا أضمن ما بعد ذلك"[77]، فاتصال النفي بزمن التكلم يفتح المجال أمام إمكان حدوثه ، وفيه مَشابِهُ من الإجابة بـ(ليس بعد) عن سؤال عن شيء متوقع حدوثه ؛ فنفيه متصلا بزمن التكلم لا يعني نفي حصوله فيما بعد ، أما وقوعه في المستقبل فأمر متروك للسياق .

فتركيب (لما يفعل) الذي استدعاه توَقُّع الحدث وانتظاره ، يكون التوَقُّع والانتظار فيه ملازما لزمن التكلم وما سبقه . أما المنحى الثاني للتوَقُّع فهو أقرب إلى سلب دلالة السياق منه إلى حقيقة دلالة (لمَّا) . ولعل هذا ما دعا أبا حيان لرفض رأي القائلين بمنحى التوَقُّع الثاني ، وقد تمثل ذلك في ردّه على الزمخشري ؛ إذ قال :" وقال الزمخشري : ولما بمعنى لم ، إلا أن فيه ضرباً من التوَقُّع فدلّ على نفي الجهاد فيما مضى ، وعلى توَقُّعه فيما يستقبل ... وهذا الذي قاله في لما أنّها تدل على توَقُّع الفعل المنفى بها فيما يستقبل ، لا أعلم أحداً من النحويين ذكره . بل ذكروا أنك إذا قلت : لما يخرج زيد دلّ ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى متصلاً نفيه إلى وقت الإخبار . أمّا أنها تدل على توَقُّعه في المستقبل فلا ، لكنني وجدت في كلام الفراء شيئاً يقارب ما قاله الزمخشري ، قال : لما لتعريض الوجود بخلاف لم "[78].

وقد جاءت أغلب النصوص التي وردت فيها (لمَّا) نافية للمضارع منطويةً على حدثين أحدهما متعلق بحصول الآخر وهو المنفي بـ(لمَّا) ، ويَظهر أن المنفي بها في الغالب أمر قد أعتيد على تحصيله وأنه من ملازمات حصول الأول ، وقد يُجعل الثاني المنفي وقوعه شرطا لحصول الأول ، وكلاهما مندوب إليه ويحض عليه ، وقد يوقّت بترك مجيء الحدث الثاني لأغراض استنكارية ، مثلما يوقت بترك حصوله على نحو من الاتصال بالحاضر للغرض نفسه . وليس ذلك ببعيد عن معنى التعريض الذي نسبه أبو حيان للفراء[*] (ت 207 هـ) ، فالتعريض هو طريقة من الكلام أخفى من الكناية وهو أن يُساق الكلام ليَدُلَّ على شيءٍ غير مذكور يُعْرَفُ من قرائن الحال ، وأن تقول كلاماً لا تُصرّح فيه بمرادكَ منه ، لكنّه قد يشير إليه إشارة خفيّةً [79].

توَقُّع المنفي بـ(لمَّا) من منظور الاستعمال القرآني

جاء الاستعمال القرآني لتأكيد نفي الحدث بـ(لمَّا) استعمالاً مميزاً عن استعمالاته في باقي نصوص اللغة العربية ؛إذ جاءت السياقات القرآنية للمواضع التي ورد فيها النفي بـ(لمَّا) مستثمرة دلالة الاتصال بزمن التكلم في الأعم الأغلب منها لإظهار الدعوة إلى ما نفي بـ(لمَّا).ويمكن للمتأمل في المواضع التي وردت فيها (لمَّا) نافية للمضارع جازمة له في القرآن الكريم أن يقسّمها أقساما ثلاثة فيما يتعلق إلى حصول الحدث المنفي بـ(لمَّا) فيها،هي الأقسام الآتية:

القسم الأول : مواضع الحضّ على وقوع المنفي بـ(لمَّا)

وتُظهر سياقاته توقيتا بالحدث المنفي بـ(لمَّا) حدثا آخر مرغوبا فيه ، وقد يَجمع الحدث المنفي بها بين التوقيت والدعوة إليه . والموضع الأول من مواضع هذا القسم هو قوله تعالى :﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[80]، فدلالة الوقوع في المستقبل ليست متأتية من الحرف (لمَّا) ، وهو أمر لا يمكن لأحد أن يقول به ؛ فهي دلالة السياق لا دلالة لفظ (لمَّا) فقط ، فالنظر العقدي يستوجب حصول الاختبار والمشقة لبلوغ الدرجات الرفيعة عند

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

المختبر ، هذا فيما يخص سياق المقام وليس بعيدا عنه ما يُنبئ به استنكار الاعتقاد الخاطئ المتمثل في أن نيل الكرامات والدرجات إنما يأتي من دون اختبار .

ويُظهر سبب النزول أن المخاطبين بالنص الكريم هم المسلمون يوم الأحزاب[81]، فما اكتنف المسلمين من صعوبات في غزوة الخندق تعد من أشد البلاءات والاختبارات لهم . والسياق يُظهر أنّ دخول الجنة لابد له من اختبار وابتلاء ، وأن هذا الاختبار والابتلاء حتمي الوقوع وهو الحدث الثاني المنفي بـ(لمّا)، وأن الظن بعدم وقوعه ، أو الظن بأن الحدث الأول وهو دخول الجنة ليس مشروطاً بوقوع الثاني ظن فاسد يؤنب عليه صاحبه ويُستنكر منه .

وقد أبرزت عناصر السياق المقالية معنى حتمية وقوع الحدث المنفي بـ(لمّا) ؛ فالاستنكار الذي أدّته (أم) وتعضده الجملة الحالية يظهر استبعاد دخولهم الجنة من دون الاقتران بوقوع الابتلاء والاختبار ، والتوقيت الذي تفيده الجملة الحالية يسهم في بيان ذلك الاستنكار[82]. وقد ورد استنكار الظن بترك الجمع بين الحدثين في سياق يدل على حتمية حصول الابتلاء وكان الحدث الثاني منفياً بـ(لا) ، وهو قوله تعالى:﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾[83]، وهو دليل على أن ثبوت الحدث المنفي بـ(لمّا) ، في الموضع المتحدث عنه ليس من دلالات (لمّا). وهذا يوهن ما ذهب إليه الزمخشري في هذا الموضع ؛ إذ ذكر أن (لمّا) " فيها معنى التوَقُّع ... والمعنى أن إتيان ذلك متوقع"[84].

وما قيل في الموضع الأول من مواضع القسم الأول يقال في الموضع الثاني منها ، وهو قوله تعالى :﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾[85]؛ فالسياق يُظهر ربط حصول أحد الحدثين بالآخر واستنكار الظن بمنع اجتماع الحدثين ، وعناصر السياق المقالي في النص السابق هي نفسها في هذا الموضع وكذا العناصر المقامية ، فـ(أم) للاستنكار تدعمها الجملة الحالية ، والحسبان المردود هو نفسه ، قال الآلوسي (ت1270هـ):" والمعنى بل لا ينبغي منكم أن تظنوا أنكم تدخلون الجنة وتفوزون بنعيمها وما أعد الله تعالى لعباده فيها ... فإن رجاء الأجر من غير عمل ممن يعلم أنه منوط به مستبعد عن العقول"[86]. والسياق يُظهر أنّ من المقاتلين مَن جاهد وصبر ومنهم مَن جزع وفرّ ، وأن وقوع الحدث الأول مشروط بوقوع الثاني وهو المنفي بـ(لمّا) ، ويَظهر من الأدلة التاريخية ترك وقوعه من فئة ووقوعه من فئة أخرى .

وقد أشار أبو السعود (ت951هـ) إلى أنّ معنى الآية انتفاء الجهاد منهم في زمن التكلم ، إلا أنَّه ما لبث حتى ختم كلامه عن الآية بمذهب الزمخشري في (لمّا) ؛ فقال :" وفي كلمة لما إيذانٌ بأن الجهادَ متوقَّعٌ منهم فيما يُستقبل إلا أنه غيرُ معتبَرٍ في تأكيد الإنكارِ"[87]. وقد بين ابن عاشور أن دلالة توَقُّع الحدث المنفي معتمدة على دلالة الاتصال بزمن التكلم ؛ فقال :" فتدلّ (لمّا) على اتِّصال النَّفي بها إلى زمن التكلّم ، بخلاف (لم) ، ومن هذه الدلالة استفيدت دلالة أخرى وهي أنّها تؤذن بأنّ المنفي بها مترقّب الثبوت فيما يستقبل ، لأنَّها قائمة مقام قولك استمرّ النَّفي إلى الآن "[88]. فدلالة الاتصال تؤذن بإمكان ثبوت الحدث فيما يستقبل . وقد كان بين الموضعين السابقين تطابق تام بين مفردات السياق المقالي والمقامي ؛ منها الإنكار الذي مصبه الجملة الحالية والتأنيب والتوبيخ ، وبيان امتناع أن يكون هذا الحسبان صحيحاً ؛ لأنّهم لم يحققوا الأمر الثاني الجهاد والصبر والوقوع في الابتلاء . غير أن السياق أظهر وقوع الحدث المنفي بـ(لمّا) في الموضع الأول ، ووقوعه من بعض المخاطبين ، وترك وقوعه من بعضهم الآخر في الموضع الثاني .

وقد جاءت عناصر السياق في الموضع الثالث بشكل مماثل لمجيئها في الموضعين السابقين لتنتظم معهما في تطابق تام في وسائل رسم المعنى ، وهو قوله تعالى:﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[89]، فالتوبيخ ، والاستنكار ، والجملة الحالية ، والتصدير بـ(أم) ، كل ذلك كان من أدوات السياق لإظهار معنى استنكار الظن الفاسد في منع اجتماع الحدثين ، من دون أن تكون إشارة إلى وقوع الثاني ، بل لعلّ

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

الاستنكار ممّا يُنبئ عن ترك وقوعه أو قلة الواقع منهم من جماعة المخاطبين ، قال ابن عاشور :" والاستفهام المقدّر إنكاري ... والمعنى : كيف تحسبون أن تتركوا ... أي لا تظنّوا أن تتركوا في حال عدم تعلّق علم الله بوقوع ابتدار المجاهدين للجهاد ، وحصول تثاقل من تثاقلوا ، وحصول ترك الجهاد من التاركين "[90] ، وقد بيّن القرآن الكريم أصنافا كثيرة من المتثاقلين والمنافقين والمثبطين ، وبيّن أنّهم لم يشتركوا في الجهاد بشكل يصدُق معه أنّ الحدث المنفي بـ(لمّا) لم يقع منهم .وفي كلام الزمخشري عن الآية الكريمة نسبة ما يتحصل من السياق من معنى إلى (لمّا) ؛ إذ قال :"(وَلَمَّا) معناها التوَقُّع ، وقد دلّت على أن تبين ذلك ، وإيضاحه متوقع كائن ، وأن الذين لم يخلصوا دينهم لله يميز بينهم وبين المخلصين "[91]. وقد اضطربت عبارة أبي السعود التي ختم بها تفسير الآية فبدت غير موضحة لدلالة (لمّا) ، أهي لنفي المتوَقُّع أم لتوَقُّع المنفي ؛ إذ قال :"ولمّا للنفي مع التوَقُّع"[92]. وثمة مواضع في القرآن الكريم صرّحت بحتمية وقوع الابتلاء في المستقبل ليعلم الله الصابرين والمجاهدين ،ومنها قوله تعالى:↓وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ↑[93]. لقد ظهر في المواضع الثلاثة السابقة أن دلالة (لمّا) لا تتعدى تأكيد نفي الفعل المتوقع ، وهو يقتضي دلالة اتصال النفي بزمن التكلم ويستتبع ذلك دلالة إمكان ثبوت المتوقع ، أما حتمية ثبوته فهو شأن السياق . وهو الذي أشار إليه أبو حيان ؛ ولعلّ هذا ما جعلهُ ينكر أن تكون دالة على نفي المتوقع ، وتوَقُّع المنفي في آن واحد ، وهو ما نسبه الزمخشري إلى (لمّا).

ونلاحظ في الموضع الرابع من مواضع القسم الأول أن الحدث المنفي بـ(لمّا) هذه المرة مندوب إليه ، يرجى وقوعه . وقد جاء نفي الحدث بـ(لمّا) في صدر جملة الحال توقيتاً لحدث ادّعاء المخاطبين الإيمان ومطالبتهم بأنْ يقولوا أسلمنا ، في وقت لم يؤمنوا فيه بعد ، وهو قوله تعالى :↓ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ↑[94] ، فتكذيب إيمانهم يجعل من الحدث المنفي بـ(لمّا) وهو ترك الإيمان توقيتا[95] للحدث الأول وهو الإسلام ، فالأولى لهم أن يقولوا أسلمنا ، حين لم يدخل الإيمان في قلوبهم حتى زمن التكلم ، أما بعده فهذا أمر تثبته الحقائق التاريخية أو تنفيه ، وقد ورد في تفسير نور الثقلين عن أبي جعفر (عليه السلام) انه قال :" فمن زعم أنهم آمنوا فقد كذب ، ومن زعم أنهم لم يسلموا فقد كذب "[96].

وقد كانت الجملة الحالية في المواضع التي سبقت هذا الموضع تربط بين الحدثين وتظهر استنكار الاعتقاد بانفراد أحدهما عن الآخر ، أو حصول أحدهما بمعزل عن الآخر ، أما في هذا الموضع فقد وقتت الجملة الحالية الحدث الأول بالحدث الثاني . ولم يشهد هذا الموضع الاستنكار الذي شهدته المواضع الثلاثة السابقة . غير أن اختلاف هذا الموضع عن المواضع السابقة لا يعني خلوه من استهجان للفعل الذي صدر من الذين تحدثت عنهم الآية ، إذ قيل إنها " نزلت في نفر من بني أسد ، قدِموا المدينةَ في سنة جدبة ، فأَظْهَروا الإسلام ، ولم يُؤمنوا في السر ، وأفْسَدوا طُرق المدينة بالعذَرَات ، وأغْلَوا أسعارها ، وكانوا يقولون لرسول الله ﷺ : أتيناك بالأثقال والعيال ، ولم نُقاتلك ... وهم يريدون الصدقة ، ويقولون : أعطنا ، ويمنّون بإسلامهم"[97]. وقيل إن منهم ضرار بن الأزور وطليحة بن عبد الله الذي أدعى النبوة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلّم[98].

وثمة مشترك آخر بين المواضع الأربعة ، هو أن المخاطبين لم يحرزوا وقوع الحدث المنفي بـ(لمّا) ، فهم ملومون على تضييعه ، فمن الظاهر أن بين المواضع مشتركاً واضحاً وهو حثّ المخاطبين على إيقاع الحدث المنفي بـ(لمّا) ، جاء في تبيين القرآن :" وهذا تحريض لهم على الإيمان "[99]. ولعل هذا ما عناه الفراء بدلالة (لمّا) على التعريض . وقد ظهر ذلك اللوم استنكاراً للحسبان والظنّ الخاطئ في المواضع الثلاثة السابقة ، وتكذيباً لادعائهم الإيمان في هذا الموضع . قال الطوسي (ت460هـ) :" ثم بيّن فقال (ولما يدخل الإيمان في قلوبكم) بل أنتم كفار في الباطن "[100]، وقال أبو حيان :" أكذبهم الله في دعوى الإيمان ، ولم يصرح بإكذابهم بلفظه ، بل بما دل عليه من انتفاء إيمانهم "[101]. وهو ما تشعر به المقابلة بالآية التالية لهذه الآية ؛ إذ بيّنت صفات المؤمنين الصادقين ،

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

وهو قوله تعالى :↓ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ↑[102] ، قال ابن عاشور:"وهو مبيّنٌ لمعنى نفي الإيمان عنهم في قوله :(لم تؤمنوا) بأنه ليس انتفاء وجود تصديق باللسان ولكن انتفاء رسوخه وعقد القلب عليه"[103].

ولقد ذكر الزمخشري وقوع الحدث المنفي بـ(لمّا) في المستقبل في هذه الآية ، فقال :" وما في (لمّا) من معنى التوَقُّع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد"[104]، وجاء في تفسير أبي السعود :" ومَا في لمَّا مِنْ مَعنَى التوَقُّع مشعرٌ بأنَّ هؤلاءِ قَد آمنُوا فيمَا بعد"[105]، وقد نحا هذا المنحى ابن عجيبة (ت1224هـ) وابن عاشور ، إلا أنه لم يتهيأ لهما تعميم المسألة ؛ لما أدركاه من امتناع السياق من مطاوعة أن يكون الحكم عاماً خلافاً لما تقتضيه القرائن التاريخية ؛ فقال ابن عجيبة بتحقق المتوقع من بعضهم ، لأنه لا يمكن قبول القول بتحققه من الجميع[106]، وقال ابن عاشور :"وهذه الدلالة على استمرار النفي إلى زمن التكلم تؤذن غالباً ، بأن المنفي بها متوقع الوقوع"[107]، وتقييده هذه الدلالة بالغالب نزول عند مقتضيات السياق ؛ فقد علم أن هذا الموضع وما كان على شاكلته مما لا ينسجم مع العموم الذي يفهم من كلام الزمخشري فيها . ولعل من المناسب هنا لدلالة (لمّا) ما ذكره أبو حيان عنها في هذه الآية وهو قول يحظى بملائمة قرائن السياق ويترك مسألة وقوع المنفي لقرائنه ؛ فقد قال :"وجاء النفي بلما الدالة على انتفاء الشيء إلى زمان الإخبار "[108].

القسم الثاني : مواضع انتفاء وقوع المنفي بـ(لمّا)

ثمة اختلاف في سياقات نصوص هذا القسم ، فالحدث المنفي بـ(لمّا) فيها غير واقع ، وكانت السياقات في معرض ذم المتحدث عنهم ، وقد سلكت المواضع منحى جعلت من الحدث المنفي أمراً يدعى إلى تحصيله ، موضحةً أن ترك تحصيله مصاحبا للحدث الأول هو مثار الذم والتوبيخ ، ومن مواضع هذا القسم قوله تعالى: ↓بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ↑[109].

وقد نأى ابن عطية بـ(لمّا) في تفسير الآية عن القول بدلالتها على وقوع الفعل المنفي بها في المستقبل ؛ إذ قال :"أراد بل كذبوا بهذا القرآن العظيم المنبئ بالغيوب الذي لم تتقدم لهم به معرفة ولا أحاطوا بعلم غيوبه وحسن نظمه ولا جاءهم تفسير ذلك وبيانه"[110]. وقد أعاد ابن عاشور رأيه في المسألة في تفسير هذه الآية ؛ فهو يرى أن توَقُّع المنفي دلالة يقتضيها استمرار النفي إلى زمن التكلم ، وهو قوله :"فحرف (لمّا) موضوع لنفي الفعل في الماضي والدلالة على استمرار النفي إلى وقت التكلم ، وذلك يقتضي أن المنفي بها متوقّع الوقوع "[111]، غير أن الزمخشري لم يصرّح بإمكان وقوع المنفي بها في المستقبل في هذا الموضع ، ومضى يتأول معنى توَقُّع المنفي بها في الآية مستفيدا من معنى السياق ، فقال :" فإن قلت : ما معنى التوَقُّع في قوله:(وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ)؟ قلت : معناه أنهم كذبوا به على البديهة قبل التدبر ومعرفة التأويل ، تقليداً للآباء . وكذبوه بعد التدبر ، تمرداً وعناداً ، فذمهم بالتسرع إلى التكذيب قبل العلم به ، وجاء بكلمة التوَقُّع ليؤذن أنهم علموا بعد علو شأنه وإعجازه لما كرّر عليهم التحدّي ، ورازوا قواهم في المعارضة واستيقنوا عجزهم عن مثله ، فكذبوا به بغياً وحسداً "[112]. وقد التمس ابن عجيبة تأويلاً للتوَقُّع غير الذي قال به الزمخشري لتستقيم القاعدة التي وضعوها لوقوع المنفي بـ(لمّا) ؛ إذ قال :"ومعنى التوَقُّع في(لمّا): أنه قد ظهر بالآخرة إعجازه ؛ لمّا كرر عليهم التحدّي ؛ فزادوا أذْهانهم في معارضته ؛ فتضاءلت دونها ، أو لمّا شاهدوا وقوع ما أخبر به طبق ما أخبر مراراً فلم يقلعوا عن التكذيب تمرداً وعناداً "[113]. ومسألة مجيء تأويله إياهم ، لم تكن ممّا يظهره سياق الآية بشكل واضح ، وهو ما الجأ القائلين بتوَقُّع المنفي إلى التأويل . فليس غريباً بعد ذلك أن نرى أن أبا حيان يشكل على الزمخشري في تأويله لمعنى التوَقُّع في الآية ؛ إذ قال :" ويحتاج كلامه هذا إلى نظر"[114].

والموضع الثاني من مواضع هذا القسم قوله تعالى :"كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ "[115]، وثمة شبه إجماع بين المفسرين على أن دلالة هذا النص توحي بأن الإنسان لم يقض ما أمر به الله تعالى ، ففي

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

الآية نفي" مؤكد لطاعة الإنسان لربه وإثبات أنه ترك حق الله تعالى ، ولم يقض ما أمره"[116].

واللافت للنظر أن المقدرين لتأويل معنى التوَقُّع بـ(لمّا) عندما لا يُظهر السياق وقوع المنفي بها لم يبحثوا عن تأويل لمعنى التوَقُّع في هذا الموضع ، فهذا الزمخشري صاحب الفكرة يقول :"(لمّا يَقْضِ) لم يقض بعد ، مع تطاول الزمان وامتداده من لدن آدم إلى هذه الغاية ... يعني : أنّ إنساناً لم يخل من تقصير قط"[117]. فلم يجد التأويل طريقه لسياق هذا الموضع ؛ لأن دلالة (لمّا) ظهرت واضحة فيه ؛ لتجردها ممّا لابسها في غيره من المواضع وقد خطّ ابن عاشور حدود دلالة (لمّا) في هذا الموضع ؛ فقال:" و(لمّا) حرف نفي يدل على نفي الفعل في الماضي مثل (لَمْ) ويزيد بالدلالة على استمرار النفي إلى وقت التكلم كقوله تعالى (ولما يدخل الإيمان في قلوبكم). والمقصود أنه مستمر على عدم قضاء ما أمره الله مِما دعاه إليه "[118].

ولم نجد من المفسرين من التمس لتوَقُّع المنفي بـ(لمّا) تأويلاً إلا ابن عجيبة ، مع اعترافه بتعذره في هذا الموضع ؛ لأنّ السياق يأباه إلا أنه مضى جارياً على منهجه من ذكر الإشارات والتأويلات في نهاية تفسير الآيات ، قال :" فإن قلت : « لمّا » تقتضي توَقُّع منفيها ، وهو هنا متعذر كما قلتَ ، قلتُ : الأمر الذي أمر الله به عبادَه في الجملة : هو الوصول إلى حضرة الشهود والعيان ، وهو ممكن عادة ، متوقع في الجملة وقد وصل إليه كثير من أوليائه تعالى ، فمَن وصل إليه فلا تقصير في حقه ، وإن كانت المعرفة غير متناهية ، ومَن لم يصل إليه فهو مُقصِّر ، غير أنَّ عقابه هو احتجابه عن ربه . والله تعالى أعلم "[119]، وللرازي (ت 604هـ) آراء في تفسير الآية تفضي كلها إلى تعذر وقوع الحدث المنفي بـ(لمّا) في هذا الموضع[120]. وينسجم مع ما يبديه السياق من تعذر قضاء الإنسان أوامر الله تعالى ما في السياق من توبيخ وتعريض بما عليه مسلك الإنسان وشأنه .

القسم الثالث : مواضع حتمية وقوع المنفي بـ(لمّا)

في هذا القسم تتضافر قرائن السياق للإشارة إلى حتمية وقوع الحدث المنفي بـ(لمّا) في المستقبل ، وأول مواضع هذا القسم قوله تعالى :↓ أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ↑[121]. فالذين كذّبوا بالرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) وافتروا عليه الكذب ونسبوا إليه السحر والكهانة ، إنّما صدر كل ذلك منهم ؛ لأنهم لم يذوقوا عذاب الله سبحانه وتعالى . وبمعرفة الذين نزلت بهم الآية الكريمة نعرف حتمية وقوع العذاب عليهم ، قال الطبرسي(ت548هـ) :" و هذا تهديد لهم والمعنى أنهم سيذوقونه" [122].

ويتضح من حديث أبي السعود عن دلالة (لمّا) في الآية نسبة معنى السياق إليها ، فبعد أن كانت لمعنى توَقُّع المنفي عنده في مواضع سابقة أضحت لمشارفة الوقوع في هذا الموضع ، وهو ما ظهر في قوله :" أي بل لم يذوقوا بعد عذابي فإذا ذاقُوه تبيَّن لهم حقيقةُ الحال ، وفي لمّا دلالةٌ على أنَّ ذوقَهم على شرف الوقوع "[123]. وقد جعل ذلك بعض المفسرين المحدثين هو دلالة (لمّا)[124]، وقد أعاد ابن عاشور الحديث عن علاقة دلالة التوَقُّع بدلالة الاتصال بزمن التكلم ، فصرح باحتمال أن يفهم منها توَقُّع المنفي ، وهو قوله :" النفي بـ(لمّا) قد يُفهم منه ترقب حصول المنفي بعد ذلك "[125]، وقد ألمح إلى إرجاع دلالة توَقُّع المنفي بها إلى السياق ، فقال " أي دال بطريق المفهوم الحاصل من معنى غاية النفي إلى زمن التكلم ، أي لا أضمن ما بعد ذلك ، وقد ذاقوا عذاب السيف يوم بدر بعد نزول هذه الآية بأربع سنين"[126]، فقوله " لا اضمن ما بعد ذلك" يناسب الدلالة المتحصلة من استمرار النفي ليفتح المجال أمام السياق في إظهار التوَقُّع أو تركه .

والموضع الثاني من مواضع هذا القسم هو قوله تعالى :↓وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ↑[127]. ويُظهر فيه السياق حتمية وقوع الحدث المنفي بـ(لمّا) ، وقد أشارت الروايات عن الرسول الكريم (ﷺ) إلى حتمية لحوق المؤمنين المتأخرين بالمتقدمين[128]، جاء في التبيان في تفسير القرآن :" هم كل من بعد

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

الصحابة إلى يوم القيامة ، فان الله بعث النبي منهم وشريعته تلزمهم ، وإن لم يلحقوا بزمان الصحابة"[129].

وقد سمّى ابن عطية حتمية لحوق هذه المجموعة من المؤمنين بمن آمن بالإزماع ، وقد نُسِبَ ذلك إلى دلالة نفي الحدث قريباً من الحال ، قال :" وقوله تعالى :(لما يلحقوا) نفي لما قرب من الحال ، والمعنى أنّهم مزمعون أن يلحقوا"[130]. فالسياق يستثمر دلالة النفي المتصل بزمن التكلم ؛ ليظهر حتمية الوقوع تارة كما في هذا الموضع ، ولا يستثمرها تارة أخرى ؛ فيُظهر السياق أنّ الحدث المنفي بـ(لمّا) لم يتحقق ، ولقد ظهر ذلك في موضع سابق وهو قوله تعالى :↓ كلا بل لما يقض ما أمره ↑. والذي ترجح في البحث أن مسألة توَقُّع الحدث المنفي بـ(لمّا) متروكة إلى السياق وليست من دلالات (لمّا) ؛ إذ لا تتعدى دلالة (لمّا) تأكيد النفي واتصاله بزمن التكلم ؛ فلو كانت تدل على توَقُّع المنفي في كل مواضع ورودها ، لما وجدنا موضعاً يشذ عن ذلك .

ويرى البحث أن رد أبي حيان رأي الزمخشري فيها وجيها ، ويناسب ما ظهر في مواضع ورودها في القرآن الكريم ، وهو قوله :"ولا أدري من أي وجه يكون ما نفي بلما يقع بعد ، ولما إنما تنفي ما كان متصلاً بزمان الإخبار ، ولا تدل على ما ذكر"[131]، فضلا عن ملائمة ما نسبه أبو حيان إلى الفراء في دلالة (لمّا) لدلالة السياقات التي وردت فيها . وقد ظهر في أغلب السياقات أن الأحداث التي نفيت بـ(لمّا) أحداث مندوب إليها ، وقد كان من ضروريات التعريض بتحصيلها والحث عليه جعلها أحداثاً منفية نفيا متصلا بزمن التكلم ؛ ليترك احتمال تحصيلها في المستقبل قائما ، وقد غلب على تلك السياقات تأنيب المخاطبين على التفريط بتحصيل الأحداث المنفية بـ(لمّا) ، التي شكّل قسما كبيرا منها شرط حصول حدث مرغوب فيه ، أو توقيتا لحدث آخر .

إن تضافر عناصر السياق المقامية والمقالية ومنها (لمّا) هو الذي أظهر دلالة توَقُّع المنفي في بعض المواضع ، لأن مقتضى الحال يتطلب دلالة اتصال النفي بزمن التكلم ، وهو الذي تنهض به عناصر سياقية أخرى لإنشاء دلالة توَقُّع المنفي . والبحث إذ يتبنى رأي أبي حيان فهو يشير إلى الحيف الذي لحق رأيه في المسألة ، فقد ظُنَّ أنه انفرد برأي لا أساس له من الصحة ويخالف أقوال النحويين ، وقد ظهر في البحث أن النحويين الأوائل إنما قالوا بدلالتها على نفي المتوقع لا غير. وقد قُلِّلَ من شأن رأيه في هذه المسألة ، قال ابن عاشور :" وخالف فيه أبو حيان ، والزمخشري حجة في الذوق لا يدانيه أبو حيان "[132]. وقد أنصف أبا حيان بعض ممن اشتغل بعلوم القرآن ، فقد التمس السمين الحلبي (ت756هـ) تبييناً لحدود إصابة قول الزمخشري في دلالتها على التوَقُّع جاعلاً ذلك مدخلاً للدفاع عن شيخه أبي حيان في معرض التفريق بين (لم) و(لمّا)، قال :"والنَّحْويون إنما فَرَقوا بينهما مِنْ جهة أنَّ المنفيَّ بـ(لَمْ) هو فعلٌ غيرُ مقرونٍ بـ(قد) و(لمّا) نفيٌ له مقروناً بها، وقد تَدُلُّ على التوَقُّع ، فيكونُ كلامُ الزمخشري صحيحاً من هذه الجهةِ ، ويَدُلُّ على ما قلته من كونِ "لم" لنَفْيِ فَعَل، و(لمّا) لنفي قد فَعَل نصّ النحاة على ذلك سيبويه فَمَنْ دونَه"[133].

وقد ألمح الزركشي (ت 794هـ) إلى صحة ما ذهب إليه أبو حيان ، اعتمادا على بيان معنى التوَقُّع الذي أفادته المقابلة بين (قد) و(لمّا)، قال :"وأنكر الشيخ أبو حيان دلالة (لمّا) على التوَقُّع فكيف يتوهم انه يقع بعد ، وأجاب بعضهم بان لما ليست لنفي المتوقع حيث يستبعد توَقُّعه ، وإنما هي لنفي الفعل المتوقع كما إن قد لإثبات الفعل المتوقع وهذا معنى قول النحويين إنّها موافقه لـ(قد فعل) أي يجاب بها في النفي حيث يجاب بـ(قد) في الإثبات ولهذا قال ابن السراج جاءت لما بعد فعل يقول القائل لما يفعل فتقول قد فعل "[134]. وقد تعجل بعض الباحثين[135] بالحكم للزمخشري على أبي حيان في هذه المسألة ظانّاً أنّ حكمه قائم على أساس من تحكيم نصوص النحويين القدامى ، وقد كان يعوزه فهم أبي حيان لتلك النصوص .

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

الخاتمة

بعد هذا العرض يمكن أن نوجز أهم ما تحصل في البحث من نتائج بما يأتي :

ظهر للبحث أن بعض النحويين جعل دلالة (لمَّا) على مستويين أحدهما يقابل مستوى دلالة (قد) على تأكيد ثبوت الفعل المتوقع نزولاً عند حاجة المخاطب ، وهو ما قال به القدامى ، فتكون (لمَّا) لتأكيد نفي الفعل المتوقع ، والآخر دلالة (لمَّا) على توَقُّع المنفي ، وقد انطلق هذا المستوى من معنى فرعي تحصّل من المستوى الأول ، وهو الاتصال بزمن الإخبار ، واتفق أن دعمته أغلب السياقات التي وردت فيها (لمَّا) ، فخرج عجلا بقاعدة لم تستقرئ كل النصوص وتفتقد للشمولية ، فمن التعسف أن نطلب من كل تركيب تقترن فيه (لمَّا) بالفعل المضارع الدلالة على الوقوع في المستقبل ؛ إذ ثمة استعمالات للتركيب (لمَّا يفعل) لزمت إظهار نفي وقوع الحدث المتوقع إلى وقت التكلم فحسب ، وقد جاءت بعض السياقات تنبئ عن أنّ ذلك الحدث لم يتحقق في المستقبل . وقد ظهر للبحث أن تضافر عناصر السياق المقامية والمقالية ومنها (لمَّا) هو الذي أظهر دلالة توَقُّع المنفي في بعض المواضع ؛ فمقتضى الحال يستدعي دلالة اتصال النفي بزمن التكلم ، وهي دلالة مستتبعة وملازمة للانتظار والتوَقُّع ؛ إذ يتطلب التوَقُّع والانتظار الذي في ذهن المتلقي تأكيداً بـ(قد فعل) ونفياً مؤكداً بـ(لما يفعل) يلزمه الاستمرار إلى زمن التكلم . وهو الذي تنهض به عناصر سياقية أُخر لإنشاء دلالة توَقُّع المنفي . وقد جاءت أغلب النصوص منطويةً على حدثين الأول منهما متعلق بحصول الثاني وهو المنفي بـ(لمَّا) ، وقد أظهرت السياقات أن المنفي بها أمر قد أعتيد تحصيله وأنه من ملازمات حصول الأول،وقد يُجعل شرطاً لوقوعه،وقد يوقّت بترك مجيء الحدث الثاني لأغراض استنكارية.

وممّا ظهر في البحث أنه من الضروري للوقوف على حقيقة المسائل النحوية ، ولاسيما تلك التي شهدت اختلافاً بين النحاة الاتصال المباشر بأفكار النحاة الأوائل من دون واسطة ، وفي الوقت نفسه فإن الوقوف على شروح المتأخرين لنصوصهم أمر لا مناص منه . وليس من الضروري ان تكون شروح نصوص القدامى والتعليقات عليها مما يبين ما أراده أصحابها ؛ إذ إنّ تلك الشروح غالباً ما تصتبغ بما استقر في أذهان مؤلفيها من قواعد ، وما ثبت عندهم من أصول . وآية ذلك اختلاف شروح النص الواحد في أغلب الأحيان . فليس من المحتوم - والحال هذه في مسائل كثيرة - أن نصل إلى الأحكام النحوية الكلية في ظل ما شاب البحث النحوي ، فقد أمست مسألة التناول الجزئي للظواهر اللغوية ، ثم طرد الأحكام الصادرة عنها سمة أكثر القواعد النحوية . ولقد ترك ذلك آثاره واضحة نحو تناقض معطيات تلك القواعد ، ومن ثُمَّ لجوء النحاة إلى التأويل متى ما كانت النصوص لا تنسجم مع قواعدهم. ولم يكن النص القرآني بمعزل عن آثار تلك السمة .

الهوامش

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تح : عبد اللطيف الخطيب(المركز الوطني للثقافة والفنون والآداب : الكويت): 2/ 532 ، وتاج العروس ، محمد مرتضى الزبيدي ، تح : مجموعة من المحققين (دار الهداية) :9/ 20 مادة (قدد) .

(2) ينظر معجم المصطلحات الأدبية ،إبراهيم فتحي (المؤسسة العربية للناشرين المتحدين : صفاقر تونس ، 1988):116 والتحرير والتنوير ، الطاهر ابن عاشور(الدار التونسية للنشر : تونس -1984) :28 / 8 .

(3) ينظر : الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، الكفومي (مؤسسة الرسالة :بيروت- 1998) ط2: 943.

(4) ينظر : حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني ، علي العدوي ، تح : يوسف البقاعي (دار الفكر :- بيروت - 1412): 1 / 543 .

(5) ينظر : درة الغواص في أوهام الخواص ، القاسم بن علي الحريري تح : عرفات مطرجي (مؤسسة الكتب الثقافية :بيروت -1998)ط1 : 36 .

(6) دستور العلماء ، القاضي عبد النبي الأحمد نكري (دار الكتب العلمية : بيروت - 2000، ط1)ط1:1/ 238.

(7) ينظر : البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي تح:عادل أحمد عبد الموجود وآخرون (دار الكتب العلمية : بيروت -2001م)ط1، 4/ 114-115 والمحرر

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

الوجيز ، ابن عطية الأندلسي، تح عبد السلام عبد الشافي محمد (دار الكتب العلمية : لبنان - 1993م)ط1: 2 / 285 .

([8]) مغني اللبيب : 2 / 532 ، وينظر : المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري تح: علي بو ملحم (مكتبة الهلال : بيروت – 1993)ط1 : 433 .

([9]) المجادلة : 1 .

([10])الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري ، تح:عبد الرزاق المهدي (دار إحياء التراث العربي : بيروت) : 4 / 484 وينظر : الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح : سعيد المندوب (دار الفكر :لبنان - 1996م) ط1: 1 / 488 .

([11]) الإنسان : 1 .

([12]) مغني اللبيب : 4 / 339 .

([13]) ينظر : حاشية الصبان على الأشموني تح طه عبد الرؤف سعد (المكتبة التوفيقية) :1 / 425 و 1/ 450 .

([14]) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود العمادي (دار إحياء التراث العربي : بيروت): 1 / 59 .

([15]) ينظر : البقرة : 214 ، آل عمران : 142 ، التوبة : 16 ، الحجرات: 14، يونس: 39 ، عبس : 23 ، ص:8، الجمعة : 3 .

([16]) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، خالد بن عبد الله الأزهري ، تح : عبد الكريم مجاهد (الرسالة : بيروت - 1996م) ط1: 140.

([17]) الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تح : عبد السلام محمد هارون (دار الجيل : بيروت)ط1: 3 / 117 .

([18]) المصدر نفسه : 4 / 223 .

([19]) تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد الأزهري ، تح : محمد عوض مرعب (دار إحياء التراث العربي : بيروت - 2001م) ط1: 15/ 252 .

([20]) الأصول في النحو، ابن السراج ، تح : عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة : بيروت -1988م) ط3 : 2 / 157 .

([21]) المصدر نفسه : 2 / 212 .

([22]) الكتاب : 3/ 114- 115 .

([23]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل الجوهري (ت 393هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار (دار العلم للملايين : بيروت - 1987م)ط4: 2/ 52.

([24]) المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح : محمد عبد الخالق عضيمة (عالم الكتب. : بيروت – 1993) ط3: 2 / 335 .

([25]) المحرر الوجيز : 1/ 515 .

([26]) مغني اللبيب : 3 / 485 ، وينظر : الكليات : 791 .

([27]) الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي ، تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم (دار الكتب العلمية : بيروت 1992.) ط1 : 257 . وينظر : المفصل : 433 .

([28]) مغني اللبيب : 2 / 534 .

([29]) ينظر : الدلالة الزمنية في الجملة العربية د. علي جابر المنصوري (الدار العلمية : عمّان -2002)ط1 : 49 و 62. وفي النحو العربي نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي (دار الرائد: بيروت - 1986)ط2: 151 ، 152 .

([30]) في النحو العربي نقد وتوجيه : 152 .

([31]) ينظر : الزمن واللغة ، د. مالك يوسف المطلبي (الهيئة المصرية العامة للكتاب :القاهرة - 1986): 233.

([32]) ينظر : اللغة العربية مبناها ومعناها ، تمام حسان (دار الثقافة :الدار البيضاء - 1994)دط : 245.

([33]) ينظر : البحر المحيط :4/ 115و 6/ 436،ودراسات لأسلوب القرآن،محمد عبد الخالق عضيمة (دار الحديث:القاهرة - دت) 302/2 ،والزمن واللغة : 233،ومعاني الماضي والمضارع في القرآن الكريم،د.حامد عبد القادر (بحث) مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد10- 1958 م : 68 ، 69.

([34]) يونس : 91.

([35]) الأنبياء : 51.

([36]) مريم : 9 .

([37]) الزمن واللغة : 233 .

([38]) المرجع نفسه .

([39]) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ، تح : جودة مبروك (مكتبة الخانجي : القاهرة - 2002)ط1 : 214 .

([40]) المقتضب : 2 / 335 .

([41]) شرح كتاب سيبويه،السيرافي ،تح:أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي (دار الكتب العلمية :بيروت - 2008) ط1 : 5/ 100 .

([42]) شرح كتاب سيبويه ، صالح بن محمد (أطروحة دكتوراه) ،خالد بن محمد بن عبد الله التويجي جامعة أم القرى 2002 / 2003 : 1/ 206.

([43]) المحرر الوجيز : 1 / 515 .

([44]) البحر المحيط : 3/ 72 .

([45]) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : 522/2.

([46]) الكتاب : 3/ 114-115 .

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

([47]) اللغة العربية مبناها ومعناها : ملاحق الكتاب / جدول الزمن .

([48]) ينظر : المرجع نفسه :257.

([49]) النساء : 164 .

([50]) الزمن واللغة : 234 .

([51]) ينظر : شرح الرضي على الكافية ، تح يوسف حسن عمر (جامعة قاز تونس : بنغازي – 1996م) ط2 : 2 /44 .

([52]) المصدر نفسه : 4 / 82 ، وينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي، تح : أحمد محمد الخراط (مجمع اللغة العربية بدمشق) : 281 و الجنى الداني : 268.

([53]) ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ، تح رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجي : القاهرة - 1998):4/ 1859. وينظر : مغني اللبيب:3 / 478 ، و حاشية الصبان : 4/ 7 .

([54]) شرح الشافية الكافية ، ابن مالك ، تح : عبد المنعم أحمد (دار المأمون للتراث - 1982)ط1 : 3 / 1574وينظر: مغني اللبيب : 3 / 481-482 ، و حاشية الصبان 4/ 10 .

([55]) ارتشاف الضرب : 4/ 1859

([56]) ينظر : الدلالة الزمنية : 50 ، وينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : 151. ومعاني النحو ، د . فاضل السامرائي (شركة العاتك:القاهرة 2003)ط2 : 4 / 8 ، و زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته ،عبد الجبار توامة (ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر -1994) : 84 و85 .

([57]) الزمن واللغة : 240 .

([58]) شرح الكافية للرضي : 4 / 82 .

([59]) شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني (رسالة ماجستير) ،خديجة محمد حسين ، جامعة أم القرى 1408هـ : 154 .

([60]) تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة الدنيوري ، شرحه أحمد صقر : 542 .

([61]) معاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، تح : د. عبد الفتاح شلبي (دار الهلال : بيروت - 2008م) : 148 .

([62]) التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري ، تح : د . أحمد مصطفى (دار الفكر : دمشق - 1982م)ط1 :1 / 405.

([63]) الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي ، تح : عبد المعين الملوحي (مجمع اللغة العربية بدمشق -1993) ط2: 197 .

([64]) الفروق اللغوية أبو هلال العسكري ، تح محمد إبراهيم سليم (دار العلوم والثقافة : القاهرة ، د-ت) د-ط : 310 .

([65]) المفصل : 406 .

([66]) الكشاف : 1 / 283 .

([67]) الحجرات : من الآية 14 .

([68]) الكشاف : 4 / 380 .

([69]) مغني اللبيب : 3 / 482 .

([70]) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (دار الفكر) : 2 / 120 .

([71]) حاشية الصبان : 4 / 10.

([72]) ص : من الآية 8 .

([73]) مغني اللبيب : 3 / 482 ، وينظر : حاشية الصبان :4 / 10.

([74]) شرح الرضي على الكافية : 4 / 82 .

([75]) الكليات : 790 .

([76]) مغني اللبيب:2/ 533– 534.وينظر : شرح التسهيل، ابن مالك، تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي (هجر للطباعة والنشر : الجيزة -1990) ط1 : 4 / 108 .

([77]) التحرير والتنوير : 23 / 215 .

([78]) البحر المحيط : 3 / 72 .

(*) لم نجد نصاً للفراء فيما اطلعنا عليه يتحدث عن دلالة (لمّا) .

([79]) ينظر : البلاغة العربية أسسها علومها فنونها ، عبد الرحمن حسن الميداني (دار القلم : دمشق ت 1996) ط1 : 2 / 152 .

([80]) البقرة : 214 .

([81]) ينظر : المحرر الوجيز : 1 / 287 ، والتحرير والتنوير : 2/ 314 .

([82]) ينظر : البحر المديد، ابن عجيبة تح عمر أحمد الراوي (دار الكتب العلمية : بيروت- 2005)ط2: 1 / 211، وتفسير القرآن العظيم ، ابن كثير (دار الفكر : بيروت – 1401هـ): 1/ 252 . والتحرير والتنوير : 2 / 314 .

([83]) العنكبوت : 2 .

([84]) الكشاف : 1 / 283 . وينظر : إرشاد العقل السليم : 1 / 215 .

([85])آل عمران : 142.

([86]) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، محمود الآلوسي (دار إحياء التراث العربي – بيروت):70/4 ، والبحر المحيط: 3 / 71 .وتفسير القرآن العظيم : 1/ 409 ، والمحرر الوجيز : 515/1 .

([87]) إرشاد العقل السليم : 2 / 91 .

([88]) التحرير والتنوير : 106/4 .

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

([89]) التوبة : 16 .

([90]) التحرير والتنوير :10 / 138، وينظر : البحر المحيط : 20/5.

([91]) الكشاف : 2/ 240 .

([92]) إرشاد العقل السليم : 4 / 49 .

([93]) محمد : 31 ، وورد هذا المعنى أيضا في البقرة : 155 ، وآل عمران : 186 .

([94])الحجرات : 14 .

([95]) ينظر : الكشاف : 4/ 380 ، و التفسير الصافي ، محسن الفيض الكاشاني (مكتبة الصدر : طهران _ 1416هـ) ط2: 5 / 56.

([96])تفسير نور الثقلين ، عبد علي الحويزي (دار التفسير : قم - 1426 هـ) د-ط : 5/ 100 .

([97]) البحر المديد : 7/ 176 .

([98]) ينظر : التحرير والتنوير : 26 / 263 .

([99]) تبيين القرآن ، محمد الحسيني الشيرازي (مؤسسة المجتبى) ط1 : 3 / 158 .

([100]) التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي، تح احمد حبيب قصير العاملي ط1(مكتب الإعلام الإسلامي : دم - 1409هـ) : 9 / 340.

([101]) البحر المحيط : 8/ 116 .

([102]) الحجرات : 15 .

([103]) التحرير والتنوير : 26 / 265 .

([104]) الكشاف : 4/ 380 .

([105]) إرشاد العقل السليم : 8 / 123، وينظر : روح المعاني : 26 / 168 .

([106])ينظر : البحر المديد : 7 / 177 ، والتحرير والتنوير : 26 / 265 .

([107]) التحرير والتنوير : 26 / 265 .

([108]) البحر المحيط : 8 / 116 .

([109]) يونس : 39.

([110]) المحرر الوجيز : 3/ 121.

([111]) التحرير والتنوير : 11 / 173 .

([112]) الكشاف : 2 / 331 .

([113]) البحر المديد : 3 / 162 .

([114]) البحر المحيط : 5 / 160 .

([115]) عبس : 23

([116]) المحرر الوجيز : 5 / 439 . وينظر : التفسير الكبير ، فخر الدين الرازي (دار الكتب العلمية :بيروت - 2000م) ط1: 31 / 56.

([117]) الكشاف : 4 / 704 .

([118]) التحرير والتنوير : 30 / 128 .

([119]) البحر المديد : 8 / 241 .

([120]) ينظر : التفسير الكبير : 31 / 56 .

([121]) ص : 8 .

([122]) مجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبرسي ، تح: لجنة من العلماء والمحققين (مؤسسة الأعلمي :بيروت - 1995م) ط1 :8 / 345 ، وينظر : المحرر الوجيز : 4 / 494 ، والميزان في تفسير القرآن ، محمد حسين الطباطبائي (مؤسسة الأعلمي : بيروت . 1997م) ط1 : 17 / 185 .

([123]) إرشاد العقل السليم : 7 / 216 .

([124]) ينظر : تفسير القرآن الكريم ، محمد بن صالح العثيمين (دار الثريا : الرياض – 2004م) ط1، سورة ص : 43 .

([125]) التحرير والتنوير : 23 / 215 .

([126]) المصدر نفسه .

([127]) الجمعة : 3 .

([128]) ينظر : الكشاف : 4/ 531 .

([129]) التبيان في تفسير القرآن :10 / 2 . وينظر : التفسير الصافي : 5 / 171 والميزان : 19 / 280 .

([130]) المحرر الوجيز : 5/ 307 .

([131]) البحر المحيط : 8 / 116 .

([132]) التحرير والتنوير : 26 / 265 . وينظر : روح المعاني : 26 / 168 .

([133]) الدر المصون ، السمين الحلبي ، تح أحمد محمد الخراط (دار القلم : دمشق – 1986م) ط1: 3 / 409 .

([134]) البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر الزركشي تح : محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعرفة : بيروت – 1391هـ): 4 / 382 .

([135]) ينظر : تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط (أطروحة دكتوراه) ، محمد حماد ساعد القرشي ،جامعة أم القرى 1414هـ - 1415هـ: 354 .

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

المصادروالمراجع

❖ القرآن الكريم .

1. الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ت 911هـ ، تح: سعيد المندوب (دار الفكر : لبنان - 1996م) ط1.
2. ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ت 745هـ ، تح: رجب عثمان محمد (مكتبة الخانجي: القاهرة _ 1998) ط1.
3. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد العمادي ت 95هـ (دار إحياء التراث العربي : بيروت ، د.ت) د.ط .
4. الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد الهروي ت نحو 415هـ ، تح :عبد المعين الملوجي (مجمع اللغة العربية بدمشق :1993) ط2.
5. الأصول في النحو، أبو بكر محمد ابن السراج ت316هـ ، تح :عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة : بيروت -1988م) ط3
6. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري ت 577هـ ، تح جودة مبروك (مكتبة الخانجي : القاهرة- 2002)ط1
7. البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي تح : عادل أحمد عبد الموجود وآخرون (دار الكتب العلمية : بيروت -2001م)ط1.
8. البحر المديد ، أحمد بن محمد ابن عجيبة ت1224هـ ، تح : عمر أحمد الراوي (دار الكتب العلمية .بيروت : 2005)ط2.
9. البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر الزركشي ، ت 794هـ ،تح : محمد أبو الفضل إبراهيم (دار المعرفة :بيروت – 1391) د.ط.
10. البلاغة العربية أسسها علومها فنونها ، عبد الرحمن حسن الميداني (دار القلم .دمشق : 1996) ط1 .
11. تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة الدنيوري ، ت276هـ ، شرحه أحمد صقر (دار التراث : القاهرة .1973) ط2 .
12. تاج العروس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ،ت1205هـ ، تح مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، د.ت ، د.ط .
13. التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري، ت ق4هـ ، تح أحمد مصطفى (دار الفكر :دمشق .1982م) ط1 .
14. التبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، ت460هـ ، تح احمد حبيب قصير العاملي(مكتب الإعلام الإسلامي : د.م - 1409هـ) ط1 .
15. تبيين القرآن ، محمد الحسيني الشيرازي (مؤسسة المجتبى :د.م ،د.ت) ط1.
16. التحرير والتنوير ، محمد الطاهر ابن عاشور،ت 1393هـ (الدار التونسية للنشر : تونس 1984) د.ط .
17. التفسير الصافي ، محسن الفيض الكاشاني (مكتبة الصدر : طهران _ 1416هـ) ط2.
18. تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن عمر ابن كثير ، ت774هـ ، (دار الفكر : بيروت – 1401هـ) .
19. تفسير القرآن الكريم ، محمد بن صالح العثيمين (دار الثريا : الرياض ، 2004) ط1.
20. التفسير الكبير ، فخر الدين محمد بن عمر الرازي ، ت604هـ (دار الكتب العلمية : بيروت - 2000م) ط1.
21. تفسير نور الثقلين ، عبد علي الحويزي ، ت 1112هـ (دار التفسير : قم - 1426 هـ) د.ط .
22. تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد الأزهري ، ت 370هـ ، تح : محمد عوض مرعب (دار إحياء التراث العربي : بيروت - 2001م) ط1 .
23. الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي ، ت 749هـ، تح : فخر الدين قباوة ومحمد نديم (دار الكتب العلمية : بيروت - 1992) ط1 .
24. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد الخضري ، ت1288هـ، (دار الفكر : بيروت – د.ت) د.ط.
25. حاشية الصبان على الأشموني ،محمد بن علي الصبان،ت 1206هـ ، تح : طه عبد الرؤف سعد (المكتبة التوفيقية : د.م ، د.ت)د.ط .
26. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي العدوي ،ت 1189هـ، تح: يوسف البقاعي (دار الفكر: بيروت - 1412هـ)د.ط.
27. الدر المصون ، السمين الحلبي، ت756هـ ، تح : أحمد محمد الخراط (دار القلم : دمشق – 1986م) ط1 .
28. دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة (دار الحديث : القاهرة ، دت) دط .

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

29. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري ، ت516هـ، تح : عرفات مطرجي (مؤسسة الكتب الثقافية : بيروت- 1998) ط1 .
30. دستور العلماء ، القاضي عبد النبي الأحمد نكري ،ت ق 12هـ، (دار الكتب العلمية : بيروت - 2000)ط1 .
31. الدلالة الزمنية في الجملة العربية د. علي جابر المنصوري (الدار العلمية :عمان -2002)ط1 .
32. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي ،ت702هـ، تح:أحمد محمد الخراط (مجمع اللغة العربية بدمشق) .
33. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود الآلوسي، ت1270هـ، (دار إحياء التراث العربي : بيروت – د.ت)د.ط .
34. زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته ، عبد الجبار توامة (ديوان المطبوعات الجامعية :الجزائر -1994)دط.
35. الزمن واللغة ، د . مالك يوسف المطلبي (الهيئة المصرية العامة للكتاب : 1986) .
36. شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك،ت672هـ ، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي (هجر للطباعة والنشر : الجيزة -1990) ط1.
37. شرح الرضي على الكافية،رضي الدين الاسترابادي،ت686هـ، تح: يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس : بنغازي - 1996) ط2 .
38. شرح الشافية الكافية ، ابن مالك ، تح : عبد المنعم أحمد (دار المأمون للتراث :دم - 1982) ط1 .
39. شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي، ت368هـ ،تح : أحمد مهدلي وعلي سيد علي (دار الكتب العلمية :بيروت - 2008) ط1 .
40. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل الجوهري ،ت 393هـ، تح: أحمد عبد الغفور عطار (دار العلم للملايين : بيروت - 1987م)ط4 .
41. الفروق اللغوية أبو هلال العسكري ،ت 395هـ،تح :محمد ابراهيم سليم (دار العلوم والثقافة :القاهرة - دت) دط .
42. في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي (دار الرائد: بيروت - 1986)ط2.
43. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه،ت180هـ، تح :عبد السلام محمد هارون (دار الجيل – بيروت - دت)ط1 .
44. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري،ت 538هـ، تح : عبد الرزاق المهدي (دار إحياء التراث العربي – بيروت) د.ت ، د.ط.
45. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، الكفومي ت 1049هـ (مؤسسة الرسالة : بيروت – 1998) ط2.
46. اللغة العربية مبناها ومعناها ، تمام حسان (دار الثقافة :الدار البيضاء - 1994)د.ط .
47. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الطبرسي، ت 548هـ،تح: لجنة من العلماء والمحققين (مؤسسة الأعلمي- بيروت : 1995م)ط1 .
48. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت 546هـ ،تح: عبد السلام عبد الشافي محمد (دار الكتب العلمية : لبنان - 1993م) ط1.
49. معاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، ت384هـ، تح : د.عبد الفتاح شلبي (دار الهلال : بيروت - 2008م) د.ط .
50. معاني النحو ، د . فاضل صالح السامرائي (شركة العاتك : القاهرة - 2003) ط2.
51. معجم المصطلحات الأدبية ، إبراهيم فتحي (المؤسسة العربية للناشرين المتحدين : صفاقر تونس - 1988)دط.
52. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري ،ت761هـ ،تح : عبد اللطيف الخطيب(المركز الوطني للثقافة والفنون والآداب : الكويت – د.ت) د.ط .
53. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري تح : د . علي أبو ملحم (مكتبة الهلال : بيروت – 1993)ط1 .
54. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد،ت285هـ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة (عالم الكتب : بيروت - 1994) ط3.

DOI:10.18018/URUK/018-11/75-93

55. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري،ت 905هـ،تح : عبد الكريم مجاهد (مؤسسةالرسالة - بيروت - 1996م) د.ط.
56. الميزان في تفسير القرآن ، محمد حسين الطباطبائي (مؤسسة الأعلمي : بيروت . 1997م)ط1.

الرسائل والأطاريح

1. تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط ، أطروحة دكتوراه ، محمد حماد ساعد القرشي جامعة أم القرى 1414هـ - 1415هـ.
2. شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني ،ت 471هـ، رسالة ماجستير ، خديجة محمد حسين جامعة أم القرى 1408هـ.
3. شرح كتاب سيبويه ، صالح بن محمد ،ت653هـ، أطروحة دكتوراه ، خالد بن محمد بن عبد الله التويجي جامعة ام القرى 2002 / 2003 .

الدوريات

1. معاني الماضي والمضارع في القرآن الكريم ، د حامد عبد القادر (بحث) مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد 10، 1958م.

Denote predicted exiled to(lammaa) in the Qur'an

This research deals with the issue of grammatical semantic I want her to base be but they have not been fortunate margin of regularities, the ancient established to signify what the exiled expected they made the sign of the expression by (qad faal) corresponding to express by (lammaa eafaal), and latecomers from the expanded indication of expectation and omitted those affection pleura in a matter of expectation they said, in terms of expectation exiled belief, so the content of the ancient texts and expanding them in grammatical Qaeda and an increase in the limits of what trodden applicants her, it was agreed that the varicose occurred inadvertently wearing the error was his tow beginning misunderstanding and the lure of another party, and would represent interpretation Profile the old sayings and partial induction of the texts and the percentage of what he earns from the context of an indication to the tool, came far from first base with the base, which is expected to deny shown by the ancient texts of the analysis, and were closer to the selection and part them to take all the texts. This move away and did not leave without criticism and opposition by some grammarians, attributed it to the Monetary edgewise right and contrary to the statements of veterans grammarians.

Matter of significance was not (lammaa) to anticipate the exiled based on the solid foundation of the theoretical analysis depends ancient texts, as well as lack of applicability to all texts. As a direct prejudice to the understanding of the Quranic texts of the matter it was to be studied from the perspective of use Quranic word adjudicated, and arbitration of employment Quranic afternoon preponderance of the owners of the first direction in which between applicants and link it oriented in terms of exile connect a time to speak, which enables the context of showing the significance predicted exile who appeared in most positions .